

سلبيات المشاركة السياسية للنازحين في دارفور وأساليب معالجتها

د. حسن محمد يوسف احمد¹ سلمى شريف سعيد فضل¹

¹ معهد دراسات وثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

HNSJ, 2022, 3(11); <https://doi.org/10.53796/hnsj3119>

تاريخ القبول: 2022/10/06م

تاريخ النشر: 2022/11/01م

المستخلص

تناولت هذه الورقة موضوع المشاركة السياسية للنازحين في دارفور ولتحقيق هذه الغاية تطرقت الباحثة للمحاور الأساسية التي تمثلت في الإطلاع على الوضع العام في المعسكرات و القضايا الملازمة للحياة الاجتماعية ومدى تفاعل النازحين مع البيئة المحيطة والسلطات داخل المعسكر، بالإضافة إلى الآراء المختلفة حول المشاركة في إدارة المجتمع ، وقد تبين جلياً من خلال الملاحظات في الزيارات الميدانية أن معسكرات النازحين تعاني من نقص في الموارد والخدمات على الرغم من اعتماد النازحين على المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ، ومن جهة أخرى ينهار النظام التقليدي للتعليم والتعلم ونقل المعرفة و يتفشى العنف وهذا يزيد من تفاقم مشاكل ضحايا الصدمات بين النازحين كما توجد مشكلات أمنية داخل المعسكرات ، حيث يتسلل رجال الميليشيات والمتمردين الذين يأتون بحثاً عن الطعام والمياه ، أما خارج المعسكرات ، هناك حالة خطر دائمة بسبب الجنجويد وقطاع الطرق، حيث يُقتل الرجال ويُضرب النساء في كثير من الأحيان. تمثل بيئة المعسكرات واقع اجتماعي جديد مع المجتمعات المضيفة والسلطات المحلية ممثلة في مفوضية العون الإنساني والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والتفاعل مع هؤلاء يسهل ظهور أشكال جديدة من النظام الاجتماعي والسياسي التي تنعكس في إدارة الحياة المجتمعية والمشاركة فيها ، كل ذلك يثير العديد من القضايا ولكن تركز هذه الورقة على المشاركة السياسية للنازحين في المعسكرات ب دارفور بعد التحول من نظام الشيخ إلى نظام المشاركة المجتمعية الذي يعتبر تغيير اجتماعي كبير ، وقد يؤدي تبنيه إلى ظهور المعارضة و بعض الصعوبات.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية – النازحين - دارفور

RESEARCH TITLE**DISADVANTAGES OF POLITICAL PARTICIPATION FOR THE DISPLACED IN DARFUR AND METHODS OF ADDRESSING THEM****Salma Sharif Said¹**¹ Institute for Peace Studies and Culture, Sudan University of Science and Technology, Sudan.HNSJ, 2022, 3(11); <https://doi.org/10.53796/hnsj3119>**Published at 01/11/2022****Accepted at 06/10/2021****Abstract**

This paper investigated the issue of the political participation of the displaced in Darfur. To achieve this end, the researcher touched on the main dimensions, which consisted in reviewing the general situation in the camps and the issues inherent in social life and the extent of the IDPs' interactions with the surrounding environment and the authorities inside the camp, in addition to the different opinions on participation in community management. It was evident from the observations in the field visits that the IDPs camps suffer from a lack of resources and services despite the reliance of the displaced on non-governmental organizations (NGOs) and United Nations agencies, and on the other hand the traditional system of education, learning and knowledge transfer is falling down. Violence which is widespread in the camps, has intensified the problems of trauma victims among the displaced. Lack of security is also prevalent inside the camps, where militiamen and rebels who come in search of food and water are infiltrated. Outside the camps, there is a constant state of risk due to the Janjawid and bandits, since men are killed and women often beaten. The camp environment represents a new social reality with host communities and local authorities represented by the Humanitarian Aid Commission, several international non-governmental organizations and United Nations agencies, Interacting with these facilitates the emergence of new forms of social and political order that are reflected in the management and participation in community life, all of which raises many Issues however, this paper focuses on the political participation of the displaced in the Darfur camps, after the shift from the Sheikh regime to the community participation system, which is considered a major social change, and its adoption may lead to the emergence of opposition and some difficulties.

Key Words: Political participation – IDPs – Darfur

مقدمة :

تتبع مشكلة الدراسة في تنوع التركيبة الاجتماعية في معسكرات النازحين التي تشكلت نتيجة التفكيك الاجتماعي المتتالي الذي أحدثها الصراع نفسه في دارفور في ظروف معيشية جديدة. يتضح من خلال الجهود التي تبذلها المنظمات الطوعية والمنظمات الشريكة لإنشاء نظام جديد لإدارة الحياة المجتمعية في بعض المعسكرات كنهج يعتمد على مشاركة مجتمعية تتماشى مع توجيهات المفوضية العليا للاجئين على أنه كيان تعدي وكل مكوناته (رجال ، نساء ، شباب ، كبار السن ، أطفال) يتمتعون بحماية حقوقهم وكرامتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. ولد الصراع في دارفور أسوأ ما في العالم من أزمات إنسانية ، وفي العام 2003 تأثر ما بين 180 ألف إلى 390 ألف من السكان بهذا الصراع وأصبح حوالي 4.5 مليون من سكان دارفور بحاجة إلى مساعدة إنسانية، و تراوح عدد النازحين حوالي 200 ألف نازح بينما نزح أكثر من 2.5 مليون داخلياً. ^أ (1)

اهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الورقة من أهمية دراسة الصراع في دارفور الذي يعتبر في غاية التعقيد ومتعدد الأبعاد اندلع نتيجة لمجموعة من العوامل تضمنت المظالم السياسية والمعاناة الاقتصادية التي تضاعفت من خلال استغلال الجماعات العرقية كأداة سياسية من جانب الحكومة.

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على كيفية تفاعل المجموعات الاجتماعية مع بعضها البعض في المعسكرات وكيفية التفاوض والتعامل مع النزاع ، كما تهدف إلى توضيح الأمور السياسية والثقافية والظرفية ، وذلك لمعرفة الظروف المناسبة للمشاركة المجتمعية للنازحين وأيضاً مشاركة المرأة في السياسة. .

اهداف البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة المذكورة أعلاه ، يجب أن يكون لها نهج يسهل الفهم والتقييم لما يلي:

- الوضع العام في المعسكرات والتفاعلات مع البيئة المحيطة
 - القضايا الملازمة للحياة الاجتماعية و العلاقات مع السلطة داخل المعسكر.
 - النظر إلى العلاقات بين الفئات الاجتماعية والأفراد.
 - الآراء المختلفة حول المشاركة في إدارة المجتمع
- تستخدم هذه الورقة أسلوب الملاحظة للحياة الاجتماعية والمشاركة السياسية للنازحين في المعسكرات كوسيلة حيوية لجمع المعلومات وفهم بشكل كاف تفسير التفاعلات الاجتماعية.

منهج البحث: منظور مفاهيمي

في عام 1951 ، اتخذ المجتمع الدولي خطوة مهمة بإدخال اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع النازحين ، وهي قانون دولي يهدف إلى حماية أولئك الذين أصبحوا بلا جنسية وبالتالي واجهوا مجموعة كبيرة من الصعوبات. نظرًا إلى تغير طبيعة الصراع عبر السنوات ، تغيرت أيضًا أنواع التحديات الإنسانية وتحديات حقوق الإنسان التي يواجهها المجتمع الدولي. انخفض عدد النازحين إلى ما يقرب من 9.2 مليون شخص ، وهو الرقم الأدنى منذ 25 عامًا . (1)

بينما ظهرت فئة جديدة ، النازحين داخليًا (IDPs) غالبًا ما يفر النازح من مسكنه للأسباب نفسها التي يلجأ إليها النازح والتي قد تتمثل في كارثة طبيعية أو إرهاب واضطهاد وعنف. ومع ذلك ، فهم لا يتلقون نفس الحماية القانونية التي يتمتع بها النازحون لأنهم يبقون داخل بلدهم الأصلي ولا يعبرون حدود بلدهم. (7)

هناك ما يقدر بنحو 25 مليون نازح داخليًا في أكثر من 52 دولة . تستضيف دولة السودان أكثر من ربع السكان النازحين داخليًا في العالم. تعد النزاعات التي طال أمدها التي اجتاحت الدولة منذ استقلالها في عام 1956 سببًا رئيسيًا لزيادة عدد السكان النازحين داخليًا في السودان. آخر الإحصائيات هناك حوالي 6 ملايين نازح في السودان وهذا لا يضاهي مع الأوضاع في البلدان الأخرى. الأهم من ذلك ، يوجد عدد كبير من هؤلاء النازحين في ولاية دارفور. تشكل دارفور واحدة من أكبر التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام اليوم (4) ، عصفت بالعنف منذ عام 2003. (5)

أن الصراع في دارفور متجذر بعمق في التوترات التاريخية والاقتصادية بين الدارفوريين والنخب في الخرطوم ، عاصمة السودان. في عام 2006 ، أصبح الوضع في دارفور سيئًا للغاية لدرجة أنه وصف بأنه أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في التاريخ الحديث .

يوضح الصراع في دارفور وحالة السودان الحاجة إلى تحليل وتقييم نقدي لكيفية دعم النازحين داخليًا وحمايتهم ضد النزاعات المسلحة العنيفة. (11)

أدى وضع الصراع المعقد في دارفور إلى نزوح داخلي واسع النطاق مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على البيئة وكذلك على حالة الصراع نفسها. أجريت تحليلات السلاسل الزمنية لبيانات الأقمار الصناعية متوسطة الدقة لرصد المناطق الأكبر على مدى فترة أطول للكشف عن تأثير مخيمات النازحين داخليًا على البيئة المحيطة بهم . تم تحديد أربع مناطق ذات أهمية في إقليم دارفور بالسودان ، والتي تغطي المعسكرات الرئيسية والأكثر ديناميكية للنازحين في المنطقة وتتميز بظروف بيئية مختلفة. (8)

النزوح الداخلي:

لا يوجد تعريف متفق عليه عالميًا فيما يشكل الأشخاص النازحين داخليًا ، بينما التعريف العملي للنازحين داخليًا ، يشير إلى الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم وسبل عيشهم خوفًا على أمنهم الشخصي ورفاههم. الاختلاف الرئيسي بين النازحين واللاجئين هو أن الأول يظل في بلدهم ، وبالتالي فإنهم مسؤولون دوليًا . في محور المبادئ

التوجيهية بشأن النزوح الداخلي للعام 1998، يعرف النازحين داخليًا على أنهم ، "أشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة ، ولا سيما نتيجة أو من أجل تجنب آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الطبيعية أو الإنسانية ، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دوليًا ." (8)

لذلك فإن الأشياء الأساسية التي تعتبر حاسمة في تعريف النازحين داخليًا هما مفاهيم اللاإرادية والداخلية "غير طوعي" على عكس أولئك الذين هم مجرد مهاجرين ، اضطر النازحون داخليًا قسرًا إلى إخلاء منازلهم. يحدث هذا غالبًا بسرعة وبشكل مفاجئ وغير متوقع ، مع فرصة ضئيلة لإحضار أي من متعلقاتهم الشخصية أو وثائقهم الثبوتية 9. غالبًا ما تحدث الحركة غير الطوعية للنازحين داخليًا هؤلاء السكان عرضة بشكل خاص لاستمرار العنف والإرهاب ونهب الممتلكات الشخصية وتدمير سبل العيش. يُجبرون على مشاهدة التعذيب الوحشي لأفراد الأسرة وغالبًا ما يقعون ضحايا للعنف الجنسي والمجازر على نطاق واسع. إن فكرة النزوح الداخلي مهمة أيضًا لفهم من هم النازحون داخليًا. لأن النازحين لا يغادرون حدود بلدهم ، يجب على دولتهم أولاً وقبل كل شيء أن تتحمل المسؤولية عن هؤلاء السكان. عندما سُئل المفوض السامي السابق للأمم المتحدة لشؤون النازحين سادكو أوغاتو عن مشكلة معالجة النازحين ، كانت الإجابة "المشكلة هي السيادة". (9)

السيادة هي حق كل دولة في اتخاذ قرارات بشأن شؤونها الداخلية دون تدخل من الدول الأخرى. يُنظر إليه على أنه مفهوم يوفر "النظام والاستقرار والقدرة على التنبؤ... نظرًا لأن الدول ذات السيادة تعتبر متساوية ، بغض النظر عن الحجم أو الثروة ." (10)

بالنسبة للعديد من الدول ، السيادة هي خط الدفاع الوحيد في غياب أي النفوذ العسكري أو الاقتصادي. وهذا يثير نقاشًا واسعًا حول مسألة السيادة ، والتي تعمل كعائق أمام تنفيذ المجتمع الدولي لتوفير الحماية والمساعدة للنازحين داخليًا. نظرًا لظروف النزاع المسلح ، غالبًا ما تتعرض الحكومة المضيفة إلى زعزعة الاستقرار إلى حد كبير ، وفي كثير من الحالات لا يمكن الاعتماد عليها لتوفير الحماية الفعلية. أثناء النزاعات المسلحة ، إما أن الحكومة ليست على استعداد لحماية IDP أو بسبب انهيار الدولة ، فإن البلاد مقسمة بين الفصائل المسلحة المتنافسة التي أصبحت قانونًا لنفسها. في ظل هذه الظروف ، يصبح من الصعب دعم النازحين داخليًا أو حمايتهم من العنف. وبالتالي ، على عكس النازحين ، ليس لديهم وضع قانوني وبالتالي يمكنهم الاعتماد فقط على حقوقهم كمواطنين في بلدهم. (12)

تكمّن الصعوبة في أن حقوقهم قد انتهكت وانتهاك حقوقهم بشكل صارخ داخل المنطقة ، مما أدى إلى النزوح. كانت هناك صعوبة كبيرة في معالجة قضية النزوح الداخلي ، حيث أنها تتطلب التوفيق بين السيادة وضرورة ضمان احترام حقوق الإنسان ، بغض النظر عن بلد الإقامة ، وهو تحد لا يوجد له حل واضح (16)

للنازحين الحق في المشاركة السياسية ، بما في ذلك الحق في التصويت والترشح وكذلك المشاركة في الشؤون الحكومية والعامّة. هذا حق أصيل في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي ، والإطار المعترف به دوليًا والذي

يحدد حقوق وضمادات النازحين داخليًا ، وهو متجذر في المعايير الراسخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. تعد مبادئ المساواة وعدم التمييز حجر الزاوية للإطار المعياري لحماية حقوق النازحين داخليًا المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. كمدأ شامل ينص المبدأ التوجيهي على أن الأشخاص النازحين داخليًا "يجب أن يتمتعوا على قدم المساواة الكاملة ، بنفس الحقوق والحريات بموجب القانون الدولي والمحلي كالأخرون في بلدهم" و "لا يجوز التمييز ضدهم في التمتع بأي حقوق وحريات على أساس أنهم "نازحين". يؤكد المبدأ التوجيهي (د) صراحةً على أن هذه المبادئ تنطبق على الحق في المشاركة السياسية. وينص على أنه لا يجوز التمييز ضد الأشخاص النازحين داخليًا ، سواء كانوا يعيشون في المعسكرات أم لا ، لهم الحق في التصويت والمشاركة في الشؤون الحكومية والعامة ، بما في ذلك الحق في الوصول إلى الوسائل اللازمة لممارسة هذا الحق. من المناسب أيضًا المبدأ التوجيهي الذي يؤكد للنازحين داخليًا "الحق في حرية الفكر والدين أو المعتقد والرأي والتعبير" والمبدأ يشير إلى توفير "الحق في تكوين الجمعيات بحرية والمشاركة على قدم المساواة في شؤون المجتمع". يؤكد المبدأ من جديد على حق الأشخاص النازحين داخليًا "في المشاركة الكاملة والمتساوية في الشؤون العامة على جميع المستويات" أيضًا عند عودتهم أو إعادة توطينهم. لذلك ، يحق للنازحين داخليًا المشاركة السياسية ، بما في ذلك الحق المحدد في التصويت والمشاركة في الشؤون العامة وحرية التجمع. تنطبق هذه الحقوق بالتساوي على الأشخاص النازحين داخليًا الذين يعيشون في المعسكرات وكذلك على الأشخاص النازحين داخليًا خارج المعسكرات. كما تنطبق أيضًا بغض النظر عما إذا كان النازحين داخليًا يختارون العودة إلى مناطقهم الأصلية ، أو الاندماج محليًا ، أو إعادة التوطين في مكان آخر من البلاد. في الواقع ، تعد القدرة على المشاركة على قدم المساواة في الشؤون العامة عنصرًا أساسيًا في إعادة دمج النازحين داخليًا ومن بين معايير الحل الدائم للنزوح.(15)

النزوح في دارفور:

يوفر هذا السياق فهمًا أفضل لموقف حكومة السودان السابقة ليس فقط تجاه النازحين داخليًا ، بل تجاه سكان دارفور بشكل عام. الذي ظل يناضل دائمًا من أجل "تصور أكثر إنصافًا للمواطنة مع ما يصاحب ذلك من حقوق في تقاسم السلطة والثروة"، ضد التمييز العرقي ، الذي قامت عليه هذه الأزمة. إن الحكومة السابقة تتجاهل ببساطة الوفاء بواجبها تجاه سكان دارفور وتستمر في عقلية اللامبالاة. وهكذا ، عندما بدأت الجماعات المعارضة في دارفور ، حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في شن هجمات، ردت حكومة السودان بتسليح جيشها وكذلك الجنجويد ، وهي ميليشيا قبلية يهيمن عليها العرب. امتدت طبيعة هذه الانتهاكات إلى ما هو أبعد من المهاجمة الضيقة لمجموعات المتمردين في دارفور و سرعان ما أصبح السكان المدنيين ضحايا للصراع (13)

في البداية كانت الطائرات تطلق فوق القرى، وكأنها تبحث عن الهدف ، ثم تعود لتطلق قنابلها وكانت قنابل عنقودية بدائية تتساقط بعشوائية وكانت أسلحة إرهابية تستهدف المدنيين فقط. وعندما تنتهي الهجمات الجوية ، يظهر الجنجويد إما بأنفسهم أو بصحبة وحدات الجيش النظامية يطوقون المكان، وينهبون الممتلكات الشخصية ، ويغتصبون الفتيات والنساء ، ويسرقون الماشية ويقتلون الحمير ثم يحرقون المنازل ويطلقون النار على كل من لا

يستطيع الهروب. الأطفال الصغار غالباً ما يتم رميهم في البيوت المحترقة . (12)

بصفتهم ميليشيا صغيرة ، فمن غير المرجح أن ينجح الجنويد في تأمين مثل هذه المعدات وتنفيذ مثل هذه الهجمات المنظمة دون دعم من حكومة السودان. و في المراحل الأولى من الأزمة ، كانت دائماً تنفي حكومة السودان وقوع أي نوع من الفظائع ، بينما فرضت تعتيمًا إعلاميًا ورفضت منح التأشيرات لجميع الأجانب. ومع تزايد أعداد النازحين داخليًا وبدأ النازحون في التدفق إلى تشاد ، لم تعد حكومة السودان قادرة على إنكار الأزمة ولذا اضطرت للاعتراف بها ، لكنها أنكرت أي دور في الوضع. في المقابل فشل المجتمع الدولي في الاستجابة والتشكيك بجديّة في إنكار حكومة السودان لتورطها في ارتكاب الفظائع ، على الرغم من الأدلة المتزايدة التي تظهر تورط حكومة السودان. وجهت بعض الدول الأعضاء تذكيرًا صارمًا إلى حكومة السودان بأن عليها إظهار التزامها بالسلام وخدمة احتياجات جميع أفراد الشعب السوداني" ، و "حماية موظفي الإغاثة الإنسانية وكل من يقدم العون للمواطن السوداني". قامت حكومة السودان بسلسلة من الإيماءات الرمزية ، وكلها مصممة لتهدئة القلق المتزايد للمجتمع الدولي. (11)

التزامات السودان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ، يقع على السودان التزامات باحترام وحماية حقوق الإنسان لكل الأفراد بما فيهم النازحين داخليًا دون أي نوع من التمييز إذ أن السودان طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الأول بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ، والاتفاقية الدولية في القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. (14)

كما أن السودان طرف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

كما صدق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وتشمل الصكوك الأخرى ذات الصلة والبروتوكولات ذات الصلة بشأن حماية ومساعدة النازحين داخليا وحقوق الملكية للعائدين. توفر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي إرشادات للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتزاماتها القانونية بحماية الأشخاص النازحين داخليًا وكذلك ممتلكاتهم. المبدأ (5) ينص على أن "جميع السلطات والجهات الدولية الفاعلة عليها أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي ، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني ، في جميع الظروف ، من أجل منع وتجنب الظروف التي قد تؤدي إلى نزوح الأشخاص". ينص المبدأ (6) "لكل إنسان الحق في الحماية من النزوح التعسفي من منزله أو مكان إقامته المعتادة. "وفقًا للمبدأ (3) ، "يقع على عاتق السلطات الوطنية الواجب والمسؤولية الأساسية لتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية للنازحين داخليًا الخاضعين لولايتها. (17)

الوضع في معسكرات دارفور

في الفترة ما بين العام 2014 إلى العام 2016 ، توصلت قوات اليوناميد في تقرير لها إلى وفاة الأطفال بسبب سوء التغذية والإسهال والأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها في معسكرات النازحين في ولايات جنوب وشرق وشمال دارفور نظرًا لانتفاظ النازحين وغياب أنظمة الصرف الصحي الموحدة ، فإن هذه المعسكرات هي أوعية

للأمراض وأدت إلى أضرار صحية طويلة الأجل للنازحين داخلياً. أشارت البيانات التي جمعتها اليوناميد ووكالات الأمم المتحدة في عام 2016 إلى أن 30 في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء دارفور إما مغلقة أو متضررة أو لا تعمل بكامل طاقتها. ويرجع هذا الوضع إلى مجموعة من العوامل ، بما في ذلك عدم كفاية التمويل ونقص عدد الموظفين ، والهجمات على المرافق الطبية ، وتشريد الموظفين الطبيين . (20)

عادةً ما يتم توفير المرافق الصحية في معسكرات النازحين داخلياً وتمويلها من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية. ومع ذلك ، فقد أثرت تحديات التمويل التي تواجهها المنظمات غير الحكومية الدولية وظروف انعدام الأمن على توفير الرعاية الصحية الأساسية في معسكرات النازحين داخلياً على سبيل المثال ، في محلية كلبس ، غرب دارفور ، أُجبرت سبع عيادات صحية على الإغلاق في عام 2015 بسبب مغادرة منظمة دولية غير حكومية واجهت صعوبات في التمويل. أوقفت أربع منظمات غير حكومية طبية دولية أخرى عملياتها في غرب دارفور منذ يوليو 2015. في عام 2016. (17)

تمثل دارفور تحديات رئيسية للمجتمع الدولي على كل المستويات - بعثات حفظ السلام ، وتغير مفهوم السيادة ، وتوزيع المساعدة الإنسانية ، وقدرة بعثات حفظ السلام على توفير الحماية للنازحين داخلياً. ولكن هذه المهام الصعبة لا يمكن إحرازها إلا بعد فقد العديد من الأرواح ومن ثم العثور على استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه التحديات. (21)

دارفور ليست بالضرورة حالة ميؤوس منها لكن هذا الأمل يتلاشى سريعاً حيث أن الاستجابة القوية المطلوبة من المجتمع الدولي كانت صامته تجاه صرخات أهل دارفور في حين أن المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي كانت أداة مهمة لتطوير السياسة الوطنية للحكومات الراغبة ، كما كان هناك القليل من التطور مع استراتيجيات الحكومات التي لا ترغب في توفير السلامة والأمن للنازحين داخلياً. علاوة على ذلك ، في حين كان للشراكة العالمية تأثير على بعض السياسات الوطنية ، فإن حوالي ثلث البلدان المتأثرة فعلياً بالنزوح الداخلي قد اعتمدت بعض التشريعات. تمثل إفريقيا وحدها نصف النازحين داخلياً وتظهر دارفور كذلك المشاكل الشاملة مع القانون الدولي بشكل عام. على الرغم من عدم التقليل من أهمية سيادة القانون في النظام الدولي ، إلا أن القانون الدولي بشكل عام يصعب تنفيذه ، نظراً لوجود آليات قليلة جداً للتنفيذ. على عكس القانون الفيدرالي أو الإقليمي أو المحلي ، لا يوجد هيئة حاكمة واحدة تخضع للمساءلة أمامها ولا يوجد نظام واحد للتنفيذ. على هذا النحو ، القانون الدولي ليس لديه القدرة على التنبؤ ، مما يمنحه القليل من القوة ، خاصة عندما تتكشف الكارثة باستمرار. غالباً ما تتحدث الحكومات عن الأمن لكنها لا تترجم الأمن إلى سيادة القانون ". وهذا يعني أن وجود حماية فعلية على الأرض لا يقل أهمية عن وجود إطار قانوني يحمي النازحين داخلياً في دارفور على وجه الخصوص ، فإن المشاكل في التعامل الطيب مع النازحين داخلياً تفسح المجال لمشكلة أكبر في عمليات دعم السلام بشكل عام ويسير العمل الإنساني الفعال والدعوة جنباً إلى جنب مع العمليات السياسية الفعالة. هذا النوع من الدبلوماسية المتشددة التي استخدمتها الولايات المتحدة وغيرها لم تلق قبولاً جيداً.

هيمنة سلطة المشايخ على مجتمعات دارفور :

• للمشايخ وظيفة سياسية تختلف عن الدور الديني الروحي أو دور الإمام، هاتان الوظيفتان تراكميتان ومكملتان وليست متناقضة بحكم مناصبهم ، يتحكم المشايخ في الموارد في مناطقهم الأصلية و يستمد نظام الشيخ شرعيته من التقاليد الموروثة في الغالب نتيجة لشغل الأرض من قبل سلف ، بالتالي تستمد القوة مباشرة من النظام القبلي.(14)

مجلس من كبار أفراد الأسرة يقوم بتسوية النزاعات عن طريق التحكيم وضمان الامتثال للتنظيمات واللوائح وكذلك حشد القوات ضد العدوان الخارجي ولا تتشكل إلا عند الحاجة. عند نشوب نزاع بين النازحين الذين يخضعون تحت مسؤولية الشيخ ، فإنه يعمل بمفرده أو جنباً إلى جنب مع أرباب العائلات المعنية لتسوية الأمر هذا يدفعه إلى التدخل في المشاكل التي يعاني منها الأزواج وأيضاً العمل كمرجع في الأمور الخاصة، وإذا كان الصراع بين النازحين تحت مسؤولية مشايخ مختلفين ، فإن هؤلاء الشيخ يقررون تسويته كممثلين للنازحين المعنيين > وفي حال عدم التمكن من التوصل إلى توافق ، فإنهم يحيلون الأمر إلى شيخ القطاع أو زعيم المشايخ بالنسبة للنزاعات ذات الحجم الكبير ، و يتم عرض الأمر على مجلس الحكماء .يجمع مجلس الحكماء كل الشيوخ تحت شجرة الحديث لمناقشة وتسوية الأمور ذات الأهمية القصوى .إذا فشل مجلس الشيوخ بشكل استثنائي في التوصل إلى توافق ، يتعين على زعيم الشيوخ إصدار قرار نهائي. يعتبر الشيوخ حماة السلطة الاجتماعية وهيكل الهوية التقليدية مثال لذلك القبيلة ، وتنشأ هذه السلطة لتسيطر على الموارد بهدف حماية ما هو مملوك بالكامل أو جزئياً ، كما أن هناك وظائف تعمل على سلامة المنطقة وحمايتها من أي شكل من أشكال التطفل. يمكن للمرء أن يستنتج أن سلامة النازحين تتطلب تضافر الجهود من جانب المنظمات والسلطات المحلية والمشاركة السياسية من جانب النازحين داخل المعسكرات. يتبع النظام الاجتماعي في دارفور نمط التسلسل الهرمي في العائلات الممتدة وأسلوب طريقة التعيين يتم وفقاً لهذا النظام القائم. ينتمي الشيوخ إلى المجتمع الراقي التقليدي في دارفور هذا يعني نظاماً قائماً على الطبقة في كل قرية . غالباً ما يأتي الشيخ من القبيلة الأكثر تمثيلاً في أعلى طبقات القبائل الاجتماعية وهم غالباً ما كانوا يمتلكون الأراضي والماشية وعوامل الثروة المحلية. (2)

ومع مرور الزمن ، سيفقد الشيوخ سيطرتهم الحصرية على تنفيذ السلطة ، فإن موقعهم في النظام الجديد أقل تفضيلاً ، لأن قاعدتهم الاجتماعية والاقتصادية سيتم تفكيكها . لذلك ، من المرجح أن الجهود المبذولة لوضع نهج جديد تواجه صعوبات وتصبح مصدرًا للصراع بطريقة أكثر أو أقل وضوحاً . هذا يدل على أن إمكانية التوافق بين النظامين متدنية. (4)

مقارنات بين مشاركة مجتمعات النازحين ونظام الشيخ :-

هناك بعض الاختلافات الجوهرية تأتي في مقدمتها:

(1) تعتمد شرعية نهج المجتمع على الرغبة في المشاركة ودور الجهات الفاعلة في معسكر النازحين هذه الشرعية لا تستبعد الشرعية التقليدية القائم على الهوية والقبيلة وكذلك الفئات الأخرى كالنساء والشباب .

(2) الوظائف السياسية في مجتمع دارفور عبارة عن نهج مفتوح لجميع أفرادها من سادة القبائل ، بغض النظر عن العمر والجنس والأصل العرقي وما إلى ذلك ، تجرى هذه الوظائف من تمثيل التنوع في كيانات المجتمع بدلاً من أن ينحصر في مجموعة صغيرة في يد الأغلبية التي تتحكم في المجتمع على الموارد . (22)

(2) التركيز على الكفاءة يعني في الواقع إعادة توزيع الموارد على أساس الاحتياجات والمتطلبات للمجتمع وليس على أساس علاقات أو محابة لشخص أو أسرة . (8)

النتائج والمناقشة:

تعتبر هياكل الإدارة الأهلية (الشيوخ - العمدة) الهيكل التقليدي الرئيسي للحكم في معسكرات النازحين في دارفور / حيث يتم تنفيذ جميع أنشطة الإغاثة والتنسيق من خلال هذه الهياكل والتجمعات.

تعد في معظم المعسكرات اجتماعات أسبوعية بين الشيوخ ومقدمي الخدمات للتعرف على احتياجات ومعرفة مخاوف سكان المعسكرات وذلك لضمان حفاظ المنظمات التي تقدم الخدمات على روابط وثيقة مع المجتمعات المحلية.

أن هياكل السلطة يهيمن عليها الشيوخ والعمدة إلى حد كبير ، إلا أنها لا تخلو من النساء ، على الرغم من قتلهن ، ظلن يبحثن باستمرار عن مساحات. على الرغم من حضور النساء اجتماعات أسبوعية للشيوخ ، إلا أنهن لا يشاركن في عملية صنع القرار و في كثير من الأحيان ، يجلسن خلف الرجال صامتتين أثناء الاجتماعات. من الغريب في الأمر أن نجد المنظمات الدولية تميل إلى قبول هذه الممارسة دون اعتراض وتفشل في تعزيز مشاركة المرأة أو تمكينها كقيادة لها حقوق متساوية في المشاركة واتخاذ القرار.

يركز العمل في معسكرات النازحين على عكس الحقائق التي تدور في الساحة من مشكلات ومعاناة وربما كوارث إنسانية واحتياجات للغذاء، حيث يهدد دارفور خطر المجاعة، وخاصة في المعسكرات، وكذلك الاحتياجات للخدمات التعليمية والصحية ، ومن الملاحظ تردي الوضع التعليمي، حيث الرسوم المدرسية تنقل كاهل الأسر الضعيفة، الذين ليست لديهم المقدرة لدفعها ولذلك فإن أطفال النازحين أصبحوا متسولين في الأسواق ومشردين وحفاة.

وفي السابق كانت هناك منظمات دولية تقدم مساعدات غذائية أو علاجية والرعاية للأطفال المصابين بسوء التغذية، كان الوضع أفضل نوعاً ما، ولكن مع طرد النظام السابق لهم، صار الوضع سيئاً جداً من ناحية إنسانية. هنالك مهددات وتحديات ومن هذه المهددات غياب الأمن، حيث يقتل الناس يوميا والبيئة أيضا مدمرة لانتهاج الميليشيات سياسة الأرض المحروقة التي قادت لقتل الحيوانات التي نعيش عليها، وجففت منابع المياه وطمرت الآبار.

رغم ما سلف من حديث عن وضع إنسان دارفور في المعسكرات إلا أن الرأي السائد يرفض أي تفكيك يمكن أن يحدث للدولة السودانية على أن تكون الدولة موحدة وان يعيش الشعب السوداني حياة كريمة ، خصوصاً التأثير الواضح بانفصال جنوب السودان، أتفق أغلبية أبناء دارفور حول فكرة الوطن الواحد وان اختلفت الألسن

والسحنات والألوان والثقافات أو في السياسة أو الاثنية، هذا لا يمكن أن يدعم تشرذم وتفكيك الدولة التي يجب أن تظل موحدة، والمطلب واحد هو تحقيق العدالة والمواطنة المتساوية ما يجعل المساواة داخل البلاد وبناء مستقبل الدولة السودانية على أسس جديدة بدون جهوية أو اثنية أو عنصرية حتى مسألة الدين تؤثر في وحدة السودان لأن سياسة النظام السابق كانت قائمة على استخدام الدين في المجال السياسي، لذلك يجب احترام الأديان شراكة جماعية لتفادي جوهر خلافات السودان.

فيما يتعلق بالوضع في المعسكرات، تحتاج إلى الكثير من الموارد والخدمات رغم وجود دعم إنساني من بعض المنظمات إلا أنها لا تفي باحتياجات الأعداد الضخمة من النازحين كما يكاد ينعدم النظام التعليمي ونقل المعرفة. مشكلة الأمن في منطقة المعسكرات وخارجه أصبح واقع معاش حيث حدوث الكثير من الجرائم بصورة يومية حيث يتسلل النهب المسلح داخل وكثيراً ما تنتهي هذه الحوادث بالقتل والاعتصاب من جانب رجال العصابات والمليشيات المسلحة

ان العلاقات الاجتماعية بشكل عام جيدة في معسكرات النازحين، على الرغم من أن النزاعات متأصلة في جميع أشكال الحياة الاجتماعية.

كما إن العلاقات الاجتماعية والمناسبات مثل التعيين للعمد والزواج ومراسم الجنازة هي فرص لتوثيق العلاقات بين النازحين من نفس العقيدة أو نفس القيم الثقافية في المعسكرات. تعيش القبائل جنباً إلى جنب في تجانس ويتم منح وظيفة الشيخ للقبيلة المهمة.

تقتصر الأنشطة الاقتصادية على معسكرات النازحين ويرجع ذلك إلى حالة التخلف والنزاعات المسلحة في المنطقة التي تسببت في حركة السكان و في اضطراب الاقتصاد المحلي.

يشكل وجود قطاع الطرق المسلحين والجنجويد مصدر خطر دائم لأولئك الذين يغامرون بالخروج من المعسكرات. وقد وقعت العديد من حالات الاعتصابات، بينما الرجال يتعرضون للقتل أكثر من النساء اللاتي يستطعن أداء بعض الأنشطة مثل جلب الحطب والزراعة خارج المعسكرات وحولها. كما أنهم قادرون على العثور على عمل في مصانع الطوب التي تفضل تشغيل النساء، حيث يتقاضون أجوراً أقل من الرجال. ان الوضع الاقتصادي داخل المعسكرات بشكل عام منخفض ويختلف من معسكر إلى آخر وإن حقيقة المعسكرات تقع بالقرب من مدينة الجنية حيث تؤثر بشكل كبير على وضعها الاقتصادي. إن قرب بعض المعسكرات من الجنية يخفف من المخاوف الأمنية، ويجعل من الممكن للنساء والرجال العثور بسهولة على وظائف هناك، يتعلم الشباب مهن مختلفة مثل البناء بالطوب والنجارة، والميكانيكا وما إلى ذلك وتشارك النساء في التجارة، ويعملن كخادمت في المنازل ومن ناحية أخرى يأتي بعض الباعة المتجولين والتجار الصغار من المدينة لبيع بضاعتهم في السوق.

أجبر اندلاع الصراع في دارفور مجتمعات بأكملها على العيش في معسكرات النازحين. ولرعاية هؤلاء النازحين، دعتهم المؤسسات المسؤولة إلى التنظيم حتى يتم تحديد هويتهم وتقييم أعدادهم استعداداً لتقديم الدعم. ولغرض الكفاءة وجهت المنظمات الإنسانية، وبشكل أساسي HCR و WFP، جهودها منذ البداية من خلال الهيكل

التقليدي المتمثل في نظام الشيخ بشكل غير مباشر في شكل جديد يتجاوز محيط القرية ويحددون توزيع السلطة في المعسكرات. يتم تثبيت النازحين حسب القطاع عند وصولهم بشكل استباقي إلى المعسكرات وتنقسم هذه القطاعات إلى كتل تشغيل المجتمعات القروية أو القبلية المختلفة. يتم تنظيم تهجير السكان وإعادة توطينهم في مجموعات (مجتمعات قروية و / أو قبلية) بتحريض من الشيخ ، في الوقت نفسه ، تعترف المنظمات الوطنية والدولية بالتنظيم الهيكلي للمعسكرات والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم المكاني. قبل عمليات التهجير كان لكل قرية شيخ واحد فقط من القبيلة المهيمنة لكن تفكك المجتمعات التي تركت القرى أدى في الواقع إلى زيادة عدد الشيخ ، لأن تلك المجموعات التي تفككت احتاجت إلى انتخاب شيخ عند وصولها إلى المعسكرات على سبيل الضرورة اتخذ نظام الشيخ شكلاً جديداً في هذا السياق الجديد لتلقي الماكل والمأوى ، يتم تشجيع النازحين للانضمام إلى مجموعات المجتمع الصغيرة الموضوعة تحت مسؤولية الشيخ. وهذا يجعل الشيخ يلعبون دوراً مركزياً في عمليات مثل:

- تسجيل وإحصاء الأبناء النازحين.
- إسناد وضع النازح وتوزيع السلع والخدمات على النازحين
- تحديد المشكلة
- التعبير عن لاحتياجات وتقييمها
- البحث عن حلول للمشكلات بالنسبة للنازحين داخلياً

- أداء الشيخ واجباتهم والحصول على الحوافز في المقابل على أساس عدد النازحين تحت مسؤوليتهم. إذ أن الشيخ هم ممثلو المجتمع لدى السلطات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. في الوقت نفسه ، تحاول السلطات الحكومية والمنظمات الخاصة اللتان تتفاعلان بعدة طرق مختلفة تجاه المنظمات الدولية السيطرة على هؤلاء الشيخ والتلاعب بهم وهم على علاقة جيدة بالسلطات الحكومية ومفوضية العون العليا حيث يحصلون على الخدمات والمزايا في المقابل ولديهم أيضاً إمكانية الاعتراض على بعض الأنشطة التي بدأتها بعض المنظمات غير الحكومية. يحتل المشايخ مكانة مهمة في الصورة الاجتماعية المصغرة في المعسكرات حيث يتمتعون بمكانة أعلى. طور الشيخ القدرات التي تمكنهم من التكيف مع أدوارهم الجديدة ، وكذلك التعامل مع أصحاب المصلحة (الوكالات الدولية) الذين لديهم سياسات وممارسات خاصة بهم .. يتم اختيار الشيخ المنتخبين بعد النزوح على أساس مستوى تعليمهم واتساع خبرتهم وقدرتهم على فهم كيفية عمل المنظمات غير الحكومية مع السياق في معسكرات النازحين . هناك نهج أكثر دقة لمعايير اختيار الشيخ حيث يتم انتخاب الشباب والنساء بشكل متزايد لشغل منصب الشيخ. من المفترض أن يكون الشيخ رجلاً مرموقاً يمتلك الأرض والماشية ، ويقدم المساعدة للنازحين المحتاجين في المعسكرات. لا يملك المشايخ القوة الاقتصادية لتقديم المساعدة للأشخاص الخاضعين لمسؤوليتهم لكن من ناحية أخرى لديهم أنواع أخرى من الأدوار. بعض الأدوار الأخرى التي يلعبها المشايخ في توزيع المواد الغذائية حيث يتعامل برنامج الأغذية العالمي مباشرة مع الشيخ الذين يتلقون الحصص الغذائية لأفراد مجتمعاتهم هذا يساعد على منع ظهور الاحتجاجات وانعدام الأمن أثناء

توزيع الغذاء . يقوم الشيوخ أيضًا بتسوية النزاعات وهو الدور الأكثر أهمية الذي يتوقع النازحون داخليًا منهم القيام به.

• الشباب هم فئة معينة تثير مشاكل محددة مرتبطة باحتياجاتهم إلى تطوير وتحقيق إمكاناتهم للدخول في عالم العمل وتكوين أسرة . (الحياة في المعسكرات تشبه الحياة في السجن والآفاق المستقبلية للشباب هي بالأحرى في الجانب الباهت (البطالة وقلة الأنشطة الترفيهية)

• هناك عدة عوامل موجودة في أبعاد مختلفة تؤثر على التوازن الهش للحياة الاجتماعية في معسكرات النازحين. ونجد ان علاقات القوة بين العديد من النشطاء الاجتماعيين (أفراد وجماعات) في المعسكرات هي التي تحقق هذا التوازن. ومع ذلك ، فإن تصور أن الحياة في معسكر للنازحين هي انتقال يستمر لفترة زمنية محدودة حتى لو طال أمدها في الواقع يشكل المصدر الأول لخطر هذا التوازن.

• يميل هذا التصور إلى تقليل الجهود والإلتزام بالتأسيس أو التكيف مع الاستقرار السياسي (توزيع السلطة) والاستقرار الاجتماعي (إرساء القواعد) أو بعبارة أخرى يصعب تكوين وتطوير نشطاء اجتماعيين جدد وقواعد اجتماعية جديدة في معسكرات النازحين لأن ظروف الحياة في المعسكرات صعبة وانتقالية.

• تعكس المجموعات الموجودة حاليًا في معسكرات النازحين التسلسل الهرمي في المجتمعات التقليدية المؤطرة حول المبادئ التوجيهية (النوع ، والأقدمية). وهذا يعني أن التنظيم داخل معسكرات النازحين (النواة الحالية للفئات الاجتماعية) يتكرر ويدعو إلى التفكير في البنية التقليدية. في الواقع ، من الصعب ترشيح ممثلين ومجموعات جديدة تتخطى الطيف الاجتماعي (دون الرجوع إلى التسلسل الهرمي الاجتماعي التقليدي) ، دون تدخل من الخارج.

النتائج :

0- تعتبر هياكل الإدارة الأهلية (الشيوخ - العمدة) الهيكل التقليدي الرئيسي للحكم في معسكرات النازحين في دارفور .

1- هناك تجاهل الاعتراف بالقيادة النسائية الذي يشكل عنصرًا رئيسيًا في تنفيذ عملية السلام.

2- هناك الكثير من القضايا تحتاج إلى حلول عاجلة في معسكرات النازحين أهمها احتياجات الغذاء و الخدمات التعليمية والصحية.

3- انتشار جرائم النهب المسلح والقتل والاعتصاب في دارفور من قبل العصابات والملشيات.

4- تماسك إنسان دارفور على وحدة السودان كوطن واحد يسع الجميع .

الخلاصة:

يظل النازح في وطنه مؤهل للحصول على مجموعة كاملة من الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص الآخرون في البلاد ، بما في ذلك الحق في المشاركة في الشؤون العامة. إن مبدأ الاقتراع العام والمتساوي ، الذي يضمن أن كل شخص له الحق في التصويت قادر على ممارسة هذا الحق دون تمييز ولكن من الناحية العملية ، غالبًا ما يواجه النازح داخليًا عقبات تعيق ممارستهم وتمتعهم بحقوقهم في المشاركة السياسية وقد تؤدي حتى إلى حرمانهم من حق التصويت واستبعادهم من العملية السياسية والشؤون العامة. يعد التغلب على هذه العقبات أمرًا بالغ الأهمية ، سواء بالنسبة لاحترام حقوق النازحين داخليًا أو من أجل شرعية العملية الانتخابية في الدولة وهياكل الحكم. قبل كل شيء . و من الضروري تمكين النازحين داخليًا خصوصاً المهمشين من المشاركة في الشؤون العامة في معسكراتهم وبالتالي أن يكون لهم رأي في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياتهم..

تلعب الحكومات دورًا مركزيًا ومسؤولية لضمان قدرة النازحين داخليًا على ممارسة حقوقهم في المشاركة السياسية بشكل كامل. وتظل هذه المسؤولية سارية خلال حالة النزوح وكذلك عند عودة النازحين داخليًا أو إعادة توطينهم. وبالفعل ، فإن قدرة النازحين على ممارسة حقوقهم في المشاركة السياسية على قدم المساواة هي عنصر أساسي في إعادة اندماجهم. لذلك يجب أن تحمي التشريعات والممارسات الوطنية ، من خلال العناصر الموضوعية والإجرائية والمؤسسية لتنظيم حقوق النازحين في المشاركة السياسية.

وبالتالي لا بد من السعي إلى تمكين الجماعات والكيانات المجتمعية للنازحين من خلال تعزيز الوعي بالدور السياسي الذي يجب أن يلعبه في فضاء مفتوح وديمقراطي على المستوى المحلي. حيث ينبغي تدريب النازحين حول موضوع المشاركة المجتمعية خارج المعسكرات مما يساعد إمكانية إبعادهم عن بيئتهم الطبيعية على جعلهم أكثر تقبلًا .

أن رفع وعي الأفراد والجماعات النازحة بالمشاركة في الحياة المجتمعية قد يستغرق ذلك وقتًا ، لأن الاستيعاب والتكيف على نطاق المجتمع يختلف من فرد لآخر ، لذلك هناك حاجة إلى اتخاذ استراتيجية وتوخي الصبر تجاه النازحين. كما ان غاية الفكرة هي تسهيل التضمين التدريجي للنازحين في إدارة المعسكرات.

ان الحل الجذري لمشكلة النازحين في دارفور يكمن في تصويب حكم مركزي رشيد وتضمين النازحين لمواجهة جميع التحديات الصعبة وفي غضون ذلك ينبغي توفر المساءلة الشفافة من جانب النظام العالمي وشركائه والأهم من ذلك أن لن تعمل لخدمة السلطات الوطنية ، بل النازحين فقط.

التوصيات:

- 0- ينبغي على هياكل الإدارة الأهلية دعم التنسيق مع النازحين في إدارة المعسكرات لترقية الروابط المجتمعية .
- 1- من المرجح أن تسمح المشاركة الكاملة للمرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع بزيادة الأمن والحماية للنساء ، وتوفير صوت للمرأة لإظهار احتياجاتها واهتماماتها الخاصة.
- 2- تنفيذ جميع أنشطة الإغاثة والتنسيق الأمني من خلال هذه الهياكل والتجمعات بمشاركة النازحين.
- 3- توفير الحاجات الضرورية والأنية لحياة الناس في المعسكرات، ومشاركة النازحين في عملية السلام.
- 4- ضرورة مجانية التعليم للنازحين وتوفير الرعاية الصحية الكاملة .
- 5- فتح الباب لعودة المنظمات الدولية الراضية في العودة وتقديم خدمات إنسانية لإنسان دارفور.
- 6- محاسبة كل مرتكبي جرائم الإبادة والتطهير العرقي، والجرائم الإنسانية والاعتصام، وكل الجرائم الأخرى التي حدثت من تهجير وحرق لقرى.
- 7- إخلاء مناطق النازحين من الوافدين من دول الجوار و عناصر الميليشيات الذين شردوا الأهالي، والآن يسيطرون على أراضي النازحين وهذا ما يجعل عدم رغبة النازحين في العودة، على الرغم من ان الحياة في المعسكرات جحيم ولكن تظل العودة في ظل هذه المهددات جحيم مطلق.
- 8- التدريب على المشاركة المجتمعية له تأثير حقيقي حتى لو كانت التأثيرات تستغرق وقتاً لذلك يجب تنظيم تدريب خاص حول مشاركة المجتمع
- 9- تضمين برامج التدريب المتعلقة بالحياة المجتمعية وادخال الجهات والجماعات الفاعلة التي قد تكون ممثلة في إدارة المجتمع.

المراجع العربية :

. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون النازحين ، 2007

.شاراس سرينيفاسان/2009م ، حقوق الأقليات ، منع الصراع والتحذير المبكر : دروس من دارفور ،

ترجمة سعيد عبد المسيح شحاتة - <https://minorityrights.org/wp-content/uploads/old-site-downloads/download-103-Minority-Rights-Early-Warning-and-Conflict-Prevention-Lessons-from-Darfur-Arabic-edition.pdf>

منظمة العفو الدولية، "بيان صحفي، السودان: نداء عاجل للجنة تحقيق في دارفور لتدهور الموقف ."
2003

منظمة العفو الدولية، "الأزمة التي تلقي بظلالها في دارفور"، () ، 1 يوليو 2003.

الأمم المتحدة (2005) (ناتج القمة الدولية لعام 2005

المراجع الإنجليزية :

6. UNHCR Says Number of Refugees At 25-Year Low But New Challenges Loom." UNHCR. 19 April. 2006. United Nations. 22 Jan. 2007 <<http://www.unhcr.org/cgi>

7. Teiss, Thomas G., and David A. Korn. Internal Displacement: Conceptualization and Its Consequences. Oxon: Routledge, 2006, p 13.

8. Deng, Francis M. United Nations. Guiding Principles on Internal Displacement.. 2006 <http://www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/idp_gp/idp.html

9.)Ottawa: International Development Research Centre, 2001,

.10Korn, David A. Exodus Within Borders. Washington, DC: Brookings Institution P, 1999, p 49

11. The Responsibility to Protect. International Commission on Intervention and State Sovereignty. Ottawa: International Commission on Intervention and States Sovereignty. Ottawa: International Development Research Centre, 2001, para 2.7-2.13.

12. United Nations. S/2005/740. Security Council. Report of the Secretary-General on the Protection of Civilians. 28 Nov. 2005. 19 Nov. 2006

13. United Nations. UN Document A/HRC/4/80. Human Rights Council. Report of the High-Level Mission on the Situation of Human Rights in Darfur Pursuant to Human Rights Council Decision S-4/101. 7 Mar. 2007. 12 Mar. 2007

14. Darfur : the Ambiguous Genocide. Ithaca: Cornell UP, 2005, p100.
SUDAN: Thousands flee Darfur attacks', IRIN News, 24 January 2007

15. Guiding Principles on Internal Displacement, E/CN.4/1998/53/Add.2, 11 February 1998. New York: United Nations.

16. UNDP, Human Development Report 2016: the Sudan, available at http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf.
17. United Nations Development Program, Human Development Reports: Gender Equality Index, available <http://www.undp.org>
- Global Food Security Cluster, <http://www.fscluster.org>

مواقع الانترنت:

- .18. <http://www.d-a.org.uk/pages/dmg1.htm>

: <http://www.damanga.org>.

<http://www.soatsudan.org>

<http://hdr.undp.org/en/composite/GII>.

[p://fscluster.org/sudan/overview](http://fscluster.org/sudan/overview)